الفصل العاشر

الوحدة الوطنية الإريترية

المحتويات:

١ - الانتماء والولاء

٢ - مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة

٣ - تجديد الذات الوطنية

الخلاصة

إن الحديث عن الوحدة الوطنية مسألة حساسة وحيوية لها تأثيرها المباشر علي شعبنا ومصيرنا حاضراً، ومستقبلاً. وعندما نتطرق لهذه المسألة فإننا نعنى وحدة الشعب الإريترى. كما هو معروف أن وحدة إريتريا أرضا وشعباً كانت مستهدفة منذ وقت طويل بفعل المؤثرات الاستعمارية المتعاقبة علي إريتريا. ويكفى أن نذكر المشروع البريطانى في فترة تقرير المصير والذى كان ينادى بتقسيم إريتريا، إلا أن الشعب الإريترى وبوعيه الفطرى أفشل تلك المؤامرة وفي وقت مبكر منذ بداية نمو الحركة الوطنية. وكفى الضرر الذى لحق بقضية الشعب الإريترى من جراء الانقسام الطائفى وسط شعبنا في فترة حساسة وحاسمة من تاريخه، وهي فترة تقرير المصير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثل في الحزبين الرئيسيين: الرابطة الإسلامية، وحزب اندنت للإتحاد مع إثيوبيا والذى كانت أغلبيته من المسيحيين الإريتريين، وكان المستفيد الوحيد من ذلك الانقسام الجهات المعادية، لطموحات شعبنا المشروعة في نيل استقلاله الوطنى، وهكذا فمنذ الأربعينات عمدت الحكومة الإثيوبية إلى سياسة (فرق تسد) لاستمالة العنصر المسيحى الإريترى لمنعه من المشاركة في العمل الوطنى، مستخدمة كل الوسائل والطرائق المتاحة بما فيها استخدام الكنيسة؛ مما كان لها أثر كبير حينما طالب العديد من سكان المرتفعات بضم إريتريا إلي إثيوبيا، الأمر الذي جعل الإرادة الوطنية الإريتريه تواجه تعثرات كبيرة بسبب ذلك الموقف، كما تكرر هذا الأمر عند بداية مراحل الكفاح المسلح، حين تركت القوة الإريترية الإسلامية تواجه مسئولية هذه المرحلة بكل أبعادها ومخاطرها، بل وتمكن العدو أيضا من تجنيد الكثير من أبناء المرتفعات

---

(١) جبهة التحرير الإريترية: البرنامج المرحلى والتفصيلى، ص ١٢ - ١٣ .

ضد الثور الإريترية (قوات الكماندوس)، بحجة أن الثورة الإريترية هي ثورة المسلمين وليس للمسيحيين مكان فيها وكانت هذه المواقف ضربة في صميم الوحدة الوطنية وتكريسًا للانقسام[1] .

وكان رد الفعل الإثيوبى تجاه المواقف الوطنية من المسلمين عنيفا، حيث بدأت بتوجيه سهامها المسمومة في ضرب الركائز الأساسية التي تعتمد عليها التربية الوطنية الإسلامية: حيث قررت الغاء اللغة العربية من الحياة الثقافية والاجتماعيه، وغلق المعاهد الدينية، وعرقلة بناء المساجد، وتعويق إقامة الشعائر الدينية الإسلامية، واضطهاد المسلمين وحرمانهم من كافة حقوقهم المشروعة. وكان ذلك كرد فعل للمواقف الوطنية عندما رفض المسلمون في الأربعينات ضم إريتريا إلي إثيوبيا، ورفض طمس الكيان الإريترى المميز الذى يضم المسلمين والمسيحيين كوطن للجميع، وما تلاه من تصفية المسلمين وتفشي الظلم عليهم حتي بعض صدور القرار الفيدرالى وكرد فعل، قامت الثورة الإريتريه لدفع هذه المظالم دفاعاً عن الوطن المغتصب والدين والعرض ثم الأرض التي تحتضن هذه المقدسات.

وهكذا، استمرت إثيوبيا التوسعية فى الانحراف بقضية إريتريا من مسارها الطبيعى نحو الاستقلال إلي الفيدرالية ثم الاستعمار المباشر، فانها استمرت في سياساتها الرامية إلي تعميق ذلك الانقسام خاضعا للمصير المظلم الذي قادته إليه؛ لأنها كانت تدرك أن الشعب المنقسم علي نفسه من المستحيل أن ينهض لنيل حقوقه المشروعة، ولكن لم تتعامل

(١)بحث موزع إلي الجماهير الإريترية، من النخبة الإريترية بجدة.. كمشروع دولة إريتريا الاتحاديه لإيجاد مخرج وكحلول مطروحه للنقاش.

قيادة الثورة والقوى الوطنية بقيادة الزعيم الوطني القائد عثمان صالح سبي في تلك الفترة بردود فعل مع تلك الممارسات، ولكن تعاملت مع هذه المواقف ببعد النظر عندما كررت نداءاتها ودعواتها لسكان المرتفعات بضرورة المشاركة في العمل الوطني، بحيث تتوسع دائرة المشاركة وفقا لمفاهيم الوطنية، بصرف النظر عن الدين أو الإقليم أو العنصر ... لأن القضية قضية الجميع والابتعاد عن المنزلقات التي كان يهدف إليها الاستعمار الإثيوبي. وحفاظاً علي الوحدة وإيمانا بمبدأ المشاركة الوطنية من الجميع وطناً يعيش فيه المسلم والمسيحي ضمن رؤية مشتركة لمستقبل إريتريا المستقلة، فإن مشاركة أبناء المرتفعات المسيحيين في مرحلة من مراحل بداية الثورة برغم المواقف السابقه الذكر والتي خلقها الاستعمار، اعتبرت انتصاراً وطنيا عكس رغبة وطنية صادقة في إقامة وطن واحد لا فوارق فيه وتسود فيه قيم العدالة والمساواة بين الجميع وهكذا..

عندما نذكر هذه المواقف التاريخية من مرحلة نضال شعبنا، فليس إلا بغرض التذكير وأخذ العبر من الماضي القريب؛ لأن الماضي يكمل للحاضر والمستقبل ولكن من المفارقات المحزنة وبعد أن أنجز شعبنا استقلاله الوطني أن يطالب المسلمون وبعض القوى الوطنية الأخرى في إريتريا المستقلة وبعد ثلاثين عاماً من النضال والتضحية - إقرار اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد بجانب التجرينية، والتأكيد علي بعض الثوابت الوطنية والتي سيأتي ذكرها في ختام هذا الموضوع؛ نظراً لأهميتها، والعمل علي تجرنة إريتريا، متجاهلين ثقافة المسلمين المتمثلة في اللغة العربية، باعتماد الحكومة علي بعض السذج من الكوادر المحسوبين علي الإسلام تحت شعار العلمنة والابتعاد عن الدين، والإسلام بريئ منهم، وهذا

يولد الغبن في نفوس أبناء الوطن الواحد. وكأن تضحيات الشعب الإريتري لم ترق إلي استعادة هذه الحقوق الأساسية والتي تعتبر من الثوابت الوطنيه ومن المستغرب كيف ينكر نظام وطني إريتري لمثل هذا الحق،وهو يعي تماماً هذه الأمور والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية في قيام الثورة وإعلان الكفاح المسلح عام ١٩٦١ لمقاومة هذا الاستبداد والظلم.

والجدير بالذكر هنا أننا حتي هذه اللحظة لم نتهم النظام الحاكم في إريتريا بانحيازه للمسيحين ضد المسلمين، لأن التذمر وعدم الرضا من الأوضاع السائدة في إريتريا من الجميع دون استثناء بسبب التسلط وسن سلسلة من الإجراءات القانونية، والتي أقرت في الدستور الإريتري مؤخراً أخذ[١] النظام ينهج سياسة الدولة العلمانية. وهذه القوانين تتعارض مع

---

(١) بعض التعليقات حول هذا الموضوع أهمها: -

أ - عدم إقرار اللغة العربية كلغة رسميه بجانب التجرينية.

ب - قانون الجنسية والذى يتعارض فى بعض جوانبه مع الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالنسب، حيث هناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التى تجعل النسب للرجل وليس للمرأة وذلك بحجة منع المرأة حقوقها، ولا يحق إطلاقا منح الجنسية الإريترية للأجنبى من الأم الإريترية، كما تتفق فيه جميع الأعراف والقوانين الدولية باستثناء إسرائيل.

جـ - عدم إقرار التعددية السياسية ومبدأ الديمقراطية والحوار الديمقراطى فى البلاد.

د - ملكية الأرض للدولة.

هـ - المساواة بين الرجل والمرأة ونحن لسنا ضد هذا المبدأ فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كامله غير منقوصة للمرأة على ألاّ يتعارض هذا المبدأ مع الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالميراث، والتجنيد الإجبارى للمرأة هذه الأمور تتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية.

و - إقرار القسم باسم الشهداء فى الدستور الإريترى، وهذا يخالف الشريعة الإسلامية وجميع الديانات السماوية، والقسم بغير الله «كفر» لأن الإنسان مهما علا شأنه لا يملك شيئا لنفسه.

مبدأ التعايش في وطن التعدد وخاصة في إريتريا. إن بناء دولة التعايش الدينى والثقافى والحضارى يمثل الركيزة الأساسية لحماية استقلال إريتريا، والذي بدونه لن تستقر الأمور ويعرض مكاسب شعبنا إلي مخاطر جمة عاجلاً أم آجلاً، ولسنا في حاجة إلي مثل هذه المخاطر التي تتفق بعض جوانبها فى المحن التى عاشتها دول كثيرة في أفريقيا والتى فقدت وطنها واستقلالها بسبب صراعات طائفية كان يمكن تلافيها. ولو تلاقت النيات الحسنة في تعميق جذور التعايش الثقافى والدينى، ولو اعترف كل طرف بدور ومكانة وأهمية الطرف الآخر، لما حدث ما نشاهده فى أفريقيا فى التاريخ المعاصر من الحرب الأهلية المدمرة التى التهمت بعض الدول الأفريقية.

وعودة إلي تاريخنا القديم وبرغم المخططات الإثيوبية، فان وحدة الشعب الإريترى قد تأكدت، وذلك نتيجة للمعاناة المشتركة للمسلمين والمسيحيين علي السواء. فشعبنا بأكمله قد تعرض وبمستوى واحد وخاصة في عهد الدرق إلى البطش والإرهاب والإبادة والتشريد .. وأيضا، فان شعبنا بكامله قد نهض ضد جبهة التسلط الإثيوبى، ومن ثم أصبح يعزف لحنا واحدا وهو النضال ضد الاحتلال الإثيوبى ومن أجل تحرير إريتريا واستقلالها. هنا وعبر المعاناة المشتركة والنضال المشترك توحدت جماهيرنا واختفت الحساسيات الطائفية وإلي الأبد، وبالتالي فقد العدو أحد أهم أسلحته الخطرة التي كان يستعملها لضرب ثورتنا وإجهاض قضيتنا الوطنية ومن خلال مبدأ التعايش والتعدد، يمكن أن نحافظ على وحدتنا كما حافظنا عليها في الماضى. وفق هذا المفهوم يجب أن يبذل كل أبناء الشعب الإريترى، مسلمين كانوا أو مسيحيين، كل جهدهم وخاصة الطبقة

المثقفة والمستنيرة والمناضلين وكل القيادات الوطنية لتعميق هذا الفهم، وما نأمل أن يدعمنا فيه الأشقاء والأصدقاء والقوى الدولية، لكى تساهم إريتريا الدولة في بناء الأمن والاستقرار فى منطقة القرن الأفريقى والبحر الأحمر[١].

ولتأكيد هذه المفاهيم، سوف اتناول بالدقة عدة نقاط لها أهميتها وتساعدنا في فهم الوحدة الوطنية، وفق مفاهيم علمية وصحيحة لفرض روح الوحدة الوطنية، ومن خلال تأكيدنا لهذه المفاهيم التي تساعد علي الالتزام بالوحدة.

الانتماء والولاء:

ولعل من الأخطاء التي يقع فيها الكثيرون من أبناء منطقتنا، هو المساومة بين الانتماء والولاء وكأنهما حقيقة واحدة مع العلم أن الانتماء إلي أية دائرة تاريخية أو طائفية أو قبلية، هو موروثًا حقيقيًا ليس للإنسان دخلٌ فيه، فالإنسان لا يتحكم فى القبيلة التى ينتمى اليها، كما أنه ليس بمقدوره أن يمتنع من الانتماء إلي عائلة محددة أو دين محدد، لأن كل هذه الأمور هى معطى موروث يولد مع الإنسان لذلك لا دخل له به[٢].

بينما الولاء هو خيار يتخذه الإنسان ويترتب علي ضوئه بعض المواقف والسلوكيات، وفعل والتزام: فالانسان يولد في عائلة، وعلى دين

---

(١) مرجع سابق : مدخل للركائز الأساسية حول مستقبل إريتريا.

(٢) محمد محفوظ : مرجع سابق، ص ٥٦.

ولا يختارهما، في حين أنه يلتزم بوطن أو مدرسة فكرية أو سياسية. فالانتماء وضعيه طبيعيه، لا تتحول إلي وضعية سياسية إلا إذا انتقلت من حالة الانتماء إلي حالة الولاء [1]. ويمكن للإنسان أن تتعدد انتماءاته، لكنه من الضرورى أن يتوحد ولاؤه ولا تناقض بين تعددية الانتماء ووحدة الولاء. كما أن الوحدة الوطنية ليست معطى ثابتا أو مسبقا، بل هي عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتوفير كل الأسباب التي تكرس هذه الدينامية في هذا الاتجاه.

وبهذا التعاقد، تتشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفرادها الي تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدده. .

وما يحدث في الصومال الشقيق اليوم - وعلي سبيل المثال لنأخذ منها العبر - هو ركام السنين الغابرة، بأحداثها المختلفة وتعقيداتها المتعددة التى أوجدت ذاتا وطنية مشوهة، ليست واضحة المعالم، وصريحة البنيان والهيكل، لذلك فالصومال بحاجة إلي إعادة صياغة الذات الوطنية، علي قاعدة المصالح الأجتماعية الواسعة، بما له من خصوصية أكثر من غيره في الوحدة بحيث يصل إلي واقع وطنى جديد، يعتمد التنوع ويحترمه، دون أن يفرط بحبل الوحدة وقدسيتها وضرورتها الملحة اليوم. وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف، وحدة القضية الوطنية والوطن الواحد، وحدة المصير المشترك، وحدة البناء والتطوير، وحدة الإنسان من

---

(١) الوطن الصعب : الدولة المستحيلة - ص ٣١ دار الجديد بيروت - حوارات بين كريم بقرادونى وكريم مروة .

أقصى الوطن إلي أقصاه بهذه المعالم والمؤثرات، يعيد الصومال وحدته هذا هو الخيار الوحيد والحضارى، الذي يخرج الشعب الصومالى من مآزق عديدة وإشكاليات لا تحصى.

إن الوطن ينهض بنهوض قيم السلم المجتمعى والشراكة الوطنية بين الجميع ويسقط ببروز قيم التعصب والانغلاق علي الذات تاريخيا ووجودا معاصرا وهكذا، فإن قدر الشعب هو إعلاء قيم الشراكة الوطنية، وتذليل كل العقبات التي تحول دون هذا الهدف المقدس. سواء أكانت هذه العقبات داخلية من أهواء ومصالح حيوية ذاتية مقيتة، أم خارجية تسعى نحو تفتيت أبناء الوطن الواحد تحت مسميات مختلفة وتبريرات عديدة ولا يهمها في النهاية إلا مصالحها الاستراتيجية. إن قيم الشراكة الوطنية هى التى توفر الظروف الذاتية والموضوعية، لإنهاء الانغلاق الداخلى والقبلى وتحبط مؤامرات الخارج التى تسعى نحو التفتيت والتقسيم، وإن الوطنية الحقة تبدأ بالقبول النفسى والعقلى، بأخذ المعايير علي قاعدة الوطن الواحد والمصير المشترك.

وهذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن مع الآخر اجتماعيا وثقافيا ووطنيا، فتجديد الذات الوطنية يبدأ فعليا حين يتم الإقلاع عن العناوين الضيقة والدوائر المغلقة، والتعصب الطائفى الأعمي الذي يغذي كل دوائر الانفصال الشعورى والاجتماعى والسياسى، ويغذى كل غرائز التجزئة والتفتيت والتقسيم، وعليه فان أمن الذات يرتبط بأمن الوطن ولا يمكننا أن نتصور أمنا مجزءاً، لفئة اجتماعية دون أخرى لأن هذه التجزئة هى التى تولد كل العمليات المضادة للأمن الشامل. ولهذا، فلا أمن للوطن الا بأمن مواطنيه، ولا قوة للوطن، إلا بقوة مواطنيه، والانكسار يصيب المواطن وهو في حقيقة الأمر يفتح هوة في الجدار الوطنى.

ويمكن للانسان أن تتعدد انتماءاته لكنه من الضروري أن يتوحد ولاؤه ولا تناقض بين تعددية الانتماء وواحدية الولاء، وإن أي خلل في دائرتي الانتماء والولاء يعني علي المستوى العملي تأسيسًا لمجموعة من المشاريع منها الحرب الأهلية أو مشاريع ضياع وفقدان البوصله الناطقة لاتجاه الحركة الاجتماعية فالعقد الوطني هو عبارة عن تعاقد مجموعة الإرادات الوطنية ورضائها، علي صيغة توافقية لإدارة شئون البلاد والعباد، وبهذا تتضح منظومة الحقوق والواجبات في شتي الحقول[1].

كما أن الدولة هنا ليست أداة في يد فئة أو شريحه أو طبقه. بل هي دولة العقد الاجتماعي، بمعنى أن الدولة كمؤسسة قائمة حتي كيانها ووظائفها وأدوارها المختلفة علي قاعدة الرضا والتوافق، وكل مقتضيات العقد الاجتماعي.

ولذلك، فالوحدة الوطنية إذن ليست معطي ثابتاً أو مسبقاً، بل هى عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتوفير كل الأسباب التي تكرس هذه الدينامية في هذا الاتجاه.

فالتعاقد الاجتماعي يقتضى أن كل اتفاق «معدل علي شيء في مقابل التنازل عن شيء بكيفية إرادية»[2].

وبهذا التعاقد تشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفراده إلي تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأفكار الداخلية والخارجية التى تهدده.

---

(١) مرجع سابق ص ٥٧ .

(٢) سعيد بن سعيد العلوى: نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربى في الفكر العربى الحديث، المستقبل العربي - بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ٤ / ١٩٩٢ .

وتأسيساً علي هذه المسألة، من الضرورى أن ينظر إلي الأمور نظرة موضوعية دون أن ننظر إليها بالحساسية؛ لأن الانتماءات التاريخية والثقافية والدينية واقع موضوعى في المجتمعات المعاصرة، وليس بمقدور أي أنسان أو أية جهة تغيير هذا الواقع الموضوعى، أو التشكيك فيه مهما بلغ الانسان من الرقى والتقدم في المجتمع، وباستمرار هذه الانتماءات الموضوعية، تبشر بدورها الإيجابى في إثراء الوحدة الوطنية ومفهومها السياسى والاجتماعى، إذا كان التعامل السياسى والثقافى مع هذه الانتماءات تعاملاً حضارياً، بعيداً عن كل مفردات التعصب والقطيعة والإلغاء والتشكيك التاريخى والمعاصر.

كما أنها قد تتحول إلي خط دفاع عنيد عن الذات إذا كان التفاعل سيئاً وبعيداً عن كل أبجديات الحضارة والعصر إذا أخذ طابع التجاهل أو الإلغاء أو التفاضل عنها، وعدم إدراك خصوصيتها، لا يؤدي إلا إلى المزيد من تشبث أهل الانتماءات بانتماءاتهم؛ لأن الانتماءات الموضوعية كما أوضحنا سالفًا، حقائق تاريخية لا يمكن إزالتها عن الخريطة الاجتماعية وأن أي تعسف في العلاقات مع هذه الانتماءات الموضوعية، يؤدى إلي البحث أو تأسيس مشاريع عدة للوطن والدولة، ومن ثم تتصارع مع بعضها بكل أسلحة الصراع، ويكون الخاسر الكبير في المحصلة النهائية هوالوطن الذى يشمل الجميع ويستوعب كل التنوعات في أطروحية فعالة. لأن النظام السياسى الذي لا يلبى المتطلبات الطبيعية للمواطن ولهذه الانتماءات ينفصل تلقائياً عن القاعدة الاجتماعيه، ومن ثم تمارس القاعدة الاجتماعية اللامبالاة المقصودة تجاه النظام الحاكم؛ لأنه لم يعط الناس شيئاً.

مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة:

إن بناء دولة مؤسسية، تعتمد علي المؤسسات والأطر الإدارية الحيوية، وتحقيق غاياتها، يعد من الأهداف النبيلة التى يسعى إليها المواطن الواعى بمعالم حاضره ومستقبله، والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل في هذا العصر، دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والطائفية والعرقية والقبلية، ومن أجل بناء وحدة وطنية حقيقية، قوامها القانون الذي لا يفرق بين مواطن وآخر، اتكاء علي عرقه أو قبيلته أو انتمائه التاريخي، بل هو قانون يصهر كل هذه التنوعات، ويجعل كل مواطن ينتمى إلي الدولة ومؤسساتها المختلفة، بلا وسيط قبلى أو جهوى أو طائفى ومهما يكن من أمر.

وإن بروز حالة معينة في ضرورة إبراز الخصوصيات التاريخية والثقافية عند كل طرف في الدائرة المجتمعية الواحدة، لا يشكل خطراً حقيقياً علي الوحدة الداخلية للمجتمع؛ لأن هذه الخصوصيات ليست الشكل الوحيد والنهائي لإنتماء الإنسان إلي تاريخ محدد أو ثقافة معينة، فثمة دائرة انتماء آخرى، تشمل وتستوعب كل هذه الخصوصيات وهو الانتماء إلي القاعدة المشتركة التي تجمع الجميع ألا وهو «الوطن»[1].

وهو الانتماء الذى يشمل الجميع، ويفيد من كل الخصوصيات والدوائر الثقافية المتعددة، بما يطور الوطن ويثرى حركته عبر التاريخ. ومن المؤكد أن تطور الوطن مرهون بمدى القدرة النظرية والعملية، وعلى بلورة رؤية أو نظرية وطنية تستوعب كل الخصوصيات، وتدفع بإرادتها تجاه

---

(١) مرجع سابق : ص ٥٤ - ٥٥ .

البناء الوطنى الشامل، فالوطن في المحصلة النهائية هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك.

ويدور الدولة في تعميق أسس السلم المجتمعى، يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دوراً أساسياً في تكريس هذه الأسس وتمتين أواصر الوحدة الوطنية.

وضمن هذا المفهوم والإطار، يبدوالوطن وعاء ضرورياً لأنه وطن التعايش والتعدد، واستيعاب التنوع معه، تحول إلي ثروة فعلية، تزيد من آفاق المجتمع وروافده الإنسانية.

وإن ضامن التنوع المجتمعى والتعدد الثقافى فى الإطار الواحد، هو القضية الوطنية، التي تتسع للجميع، وتنتظر الإثراء والفعالية من مختلف دوائر التنوع والتعدد، وهذا يعنى أن هذه الدوائر فى علاقاتها مع بعضها تتجاوز العناوين العصبوية الضيقة، إلي رحاب المواطنة التي يشترك فيها الجميع. وعلاقات المواطنة وحدها تكفل للتعددية مضموناً صحيحاً، إذ هى حاصل إعادة توزيع أفراد المجتمع وفئاته داخل الكل الاجتماعى علي قاعدة، الولاء للوطن، والولاء للنظام المدنى الديمقراطى، فتتوزع الحقوق تبعاً لذلك علي مواطنين يكون وازع السياسة والتمثيل لديهم خدمة الحق العام، لا حيازة حق العصبية وتجديده من طريق هضم حقوق عصبيات أخرى»[1].

وكما أوضحت سابقًا، وفي اعتقادى أنه ليس هناك أية عقبة حتى الآن فى رؤى وتوحيد جهود المسلمين والمسيحيين فى التلاقى البناء

(١) عبد الاله بلقزيز التعددية السياسية، جريدة الحياة اللندنية ٣١ / فبراير/ ١٩٩٦.

والتنمية والتعمير، التي تنتظم عموم البلاد وبناء أطر التعايش الديني والثقافي بين الطائفتين، اللتين تشكلان جناحي الاستقرار والرخاء وبناء الدولة الإريترية المستقلة.

ويعلن الزعيم الوطني عثمان صالح سبي رأيه في مسألة قضية الوحدة الوطنية والخلافات الإريترية، قائلا:

«إنني مع معالجة الواقع الإريتري بحلول واقعية، تمنع شعور أية فئة بالغبن وتؤمن بالتوازن العادل ... ولكن، لابد من الاعتراف بأن هناك مسلمين يميلون، بحكم تكوينهم الجغرافي والتاريخي والثقافي إلي الارتباط بأوثق الروابط بالأمة العربية، مع اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية لهم، كما أن هناك وبنفس القدر مسيحيين، يتخذون التجرينية لغتهم الرسمية ولهم ارتباطات تاريخية ودينية وثقافية بإقليم التجراى الإثيوبى المجاور، وهناك نزعات إقليمية وقبلية لها ارتباطات خاصة بخارج الحدود الإريترية ، وهذه الحالة ليست خاصة بإريتريا وحدها فمعظم أقطار العالم لها نفس الواقع والسمات.

إنما الخطورة تأتى عندما يتجاهل فريق وطنى مصلحة الفريق الآخر، ويحاول فرض سماته الخاصة علي الآخرين»[1].

ومما لا شك فيه أن هناك مصالح مشتركة بين فئات إريتريا المتباينه، كما أن هناك نقاط التقاء يمكن تنميتها بحيث يصبح الكيان الإريترى منسجماً مكملاً لبعضه بعضاً وفق التعدد والتعايش والإقرار بالواقع العملى، دون القفز فوق الواقع، وإنجاز هذا الانسجام هو من مسئولية

(١) عثمان صالح سبى: جذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها، ١٩٧٨/٢/٢٠ ص ٧.

النخبة الحاكمة بالدرجة الأولى جميع القيادات الإريترية المختلفة، فان الدور المؤمل من الدولة في هذه المسألة، هو توفير المناخ الوفاقى والتعايش بين شرائح المجتمع المتعدد وحمايته من كل الأفكار التى تهدد مسيرة التعايش في المجتمع، وذلك عبر تطوير الوعى والفكر والحوار والتفاهم والتعاون، وتطوير وسائل الإدارة والتنظيم الاجتماعى، وترشيد الطاقات، والتوجيهات وتحسن بالتالى من آليات تحقيق الوحدة الوطنية المجتمعة وبدون ذلك يتدهور الوعى الاجتماعى، ويتحول من وعى وطنى إنسانى سليم، إلي وعى إثني أو مناطق «جهوى» أو عشائرى، أو طائفي وبهذا تتدهور كل شروط الوحدة الوطنية، وتضعف كل خطوط وحدة المجتمع، فى إطار احترام التنوع. ووفق هذه العملية، تتحول الدولة إلي أداة للسلم المجتمعى، وإطار لتنظيم مصالح جميع أبناء المجتمع بدون تحيز أو ميل لمجموعة دون أخرى[1] في جميع المجالات.

وخير دليل على ذلك استقلال إريتريا في إطاره السياسي الراهن، فهو يشكل تجربة رائدة لتعايش الثقافات المتباينه والسلالات العرقية المختلفة، في منطقة القرن الأفريقى ومناطق أخرى من العالم. فإريتريا تمثل نموذجاً للقطر المتعدد الثقافات والعروق.

وهكذا، فإن مفهوم التعايش المشترك بين هذه التنوعات علي القاعدة المشتركة: الإنسانى، والدينى، والثقافى، والوحدة الوطنية، والمصالح الحاضرة والمستقبلية، والتعايش السلمى، يعني بشكل محدد استبدال تقنينات عتيقة قمعية إلي أساليب سلمية، تقوم علي الحجة

---

(١) مصدر سابق: الكلمة، ص ٥٦ .

والبرهان، وتحكيم الرأي العام لا علي الإقصاء والنفى والتجاهل. وتبقى الحدود التي تحافظ علي منهجية هذا التدافع، هو الولاء للأمة والمجتمع والوطن، والتعايش الذي نسعى إليه لا يعني بالضرورة تطابق وجهات نظر الجميع في كل القضايا والأمور، وإنما يعنى العمل على تأسيس وحدة سياسية - وطنية ترعى مصالح الجميع ويشارك فى بلورتها الجميع.

تجديد الذات الوطنية:

إن الحديث عن الوحدة الوطنية، يجرنا إلى الحديث حول ضرورة تجديد ذاتنا الوطنية : كما هو معروف أن ركام السنين الغابرة من تاريخنا القديم فى إريتريا وعبر نضالات طويلة، أجهضت فيه مشاريع التقسيم وحافظت على وحدة الأرض ووحدة الشعب، مما أوجد ذاتاً وطنية قوية ومتينة توحد الشعب مبنية على أساس قاعدة المصالح الاجتماعية الواسعة لتصل إلى واقع وطنى جديد يعتمد التنوع ويحترمه، دون أن يفرط فى حبل الوحدة وقدسيتها وضرورتها الملحة. هكذا كان تاريخ آبائنا وأجدادنا، الذين حافظوا على وحدتهم بهذا المفهوم والأسس والمبادئ الوطنية الصادقة، وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف، وحدة القضية الوطنية، والوطن الواحد رغم الظروف والمعاناة التى عاشوها، وحدة المصير المشترك، وما ينبغى أن يكون اليوم بعد إنجاز الاستقلال الوطنى، من جيلنا المعاصر، التأكيد على وحدة البناء والتطوير، وحدة الانسان من أقصى الوطن إلى أقصاه، بصرف النظر عن منبته الأصلى أو تشكيله التاريخى. بهذه المعالم والمؤشرات، نعيد بناء ذاتنا الوطنية فى إريتريا، ونعمق أسباب الوئام الاجتماعى الوطنى، وهذا هو المخرج الوحيد والحضارى الذى يخرجنا جميعاً، شعبا وأرضاً، من مآزق عديدة نحن فى غنى عنها.

إن الوطن ينهض، بنهوض قيم السلم المجتمعى والشراكة الوطنية، ويسقط ببروز قيم التعصب والانغلاق على الذات تاريخيا ووجوداً معاصراً، وإن قدرنا فى إريتريا حكاماً ومحكومين جميعاً هو إعلاء قيم الشراكة الوطنية فى كل شىء وتذليل كل العقبات التى تحول وهذا الهدف المقدس، سواءً كانت هذه العقبات داخليه من أهواء ومصالح عصبوية مقيته للذات وخاصة حب السلطة والانفراد بها دون الآخرين بحجج غير مبررة، أو خارجية تسعى نحو تفتيت أبناء الوطن الواحد تحت مسميات مختلفة، وتبريرات عديده لا يهمهما فى النهاية إلا مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة .

الخلاصة:

أن قيم الشراكة الوطنية هى التى تفرض الظروف الذاتية الموضوعية، لإنهاء الانغلاق الداخلى، وتحبط مؤامرات الخارج التى تسعى نحو التفتيت والتقسيم، وأن الوطنية الحقه تبدأ بالقبول النفسى والعقلى، بالآخر المغاير على قاعدة الوطن الواحد، والمصير المشترك، هذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن مع الآخر اجتماعياً وثقافياً ووطنياً.

لهذا؛ فلا أمن ولا استقرار للوطن إلا بأمن مواطنيه، ولا قوة للوطن إلا بقوة مواطنيه-وكل انكسار، يصيب المواطن هو فى حقيقة الأمر يفتح هوة فى الجدار الوطنى.

ولهذا من الضرورى أن ندرك حقيقتين أساسيتين:

أولاهما: أن كل تعبئة ثقافية اجتماعية سياسية بحجة فرض ثقافة

معينه تحت أي مبرر أو عنوان كان، هي في حقيقة الأمر تعبئة مضادة للوطن ومصلحته الاستراتيجية؛ لأن هذه التعبئة تفتح الأبواب جميعا لاحتمالات التفكيك الاجتماعي والتشرذم الوطني.

ثانيتهما: أن الالتزام بالتنوع الثقافي والتنوع الاجتماعي، يعد البوابه الوحيدة لتحقيق الوحدة الوطنية، وهو الذي يجعلنا نستفيد من التنوع المجتمعي بما يثري الساحه الوطنيه داخليا وخارجياً، لأن هذا الالتزام يوحد المواطنين ولا يفرقهم، ويحافظ على كرامتهم وأمنهم جميعاً بدون تمييز أو تفريق وبالتالي، فإننا مع التنوع الذي يؤدي إلى الوحدة الوطنية المتكافئة التي يجد فيها الإنسان الإريتري نفسه، وضد التنوع الذي يقود إلى الانطواء والانعزال عن الجماعة الوطنية.

ومن أجل الوحدة الوطنية، يبقى الوطن ووحدته المجتمعية، من القضايا الإستراتيجية وذات الأولوية، التي ينبغي أن نعمل جميعاً، كل من موقعه وحقل اختصاصه، على صيانة الوحدة الوطنية، وتمتين الجبهة الداخلية بالحوار والحوار الديمقراطي، وتقبل آراء الآخرين من أبناء الوطن الواحد، وسد الثغرات التي تحول دون الانصهار الوطني والاندماج الاجتماعي، ولهذا ومن منطلق الحرص على الوحدة الوطنية، نؤكد الثوابت الوطنية التالية:

١ - ينبغي أن ينصب اهتمامنا جميعاً، ومن أجل ترسيخ قيم الوحدة الوطنية ومبادئ الاندماج الاجتماعي، على عدم تهميش فئة ضد فئة أخرى، فليس من المصلحة الوطنية في شيء، أن يسمح لأي طرف أو يتم التغاضي عن أي طرف آخر؛ لأن هذه التصرفات هي التي تفتت

قيم الوحدة الوطنية، وتقضى على الإمكانية الفعلية لتحقيق الاندماج الاجتماعى.

وليعلم الجميع أن السماح للغة التعصب والإتهام والتوتر بالبروز، يعنى إعطاء الفرصة لتقويض الوطن من الداخل فى المدى البعيد، لهذا ينبغى أن ينصب اهتمامنا وعملنا، على تأكيد شراكة الجميع فى بناء الوطن وأهلية الجميع وإصالتهم فى الانتماء إلى الجماعة الوطنية، والاعتراف بتقاسم اللغة وصنع القرار الخاص بالوطن، انطلاقاً من هذه المبادئ للحفاظ على وحدتنا الوطنية ومن خلالها نحافظ على استقلالنا الوطنى.

٢ - الإقرار بأن الشعب الإريترى يتكون من المسيحيين ومن المسلمين وهو شعب عريق فى مسيحيته وإسلامه، وليس هناك أى مجال لطغيان إحدى الطائفتين على الأخرى تحت أى ظروف أو مسببات، بل عليهما التعايش فى سلام كما كانا دائماً وأبداً، وشعبنا بكامله وبعد أن أنجز مهمة تحرير الأرض والإنسان بنجاح، أمامه اليوم مهمة صعبه مشتركة، وهى إنجاز مهمة البناء والتعمير وتغيير حياة البؤس والتشرد والشقاء التى يعيشها حالياً إلى حياة الاستقرار والازدهار.

٣ - يتميز شعبنا بالثنائية الثقافية ودعامتها اللغتان العربية والتجرينية، وهما لغتان ذواتا جذور واحدة، وبالتالى تعتبران لغتين مشتركتين للشعب الإريترى بكامله، ويجب إن يكون تعليمهما إلزامياً فى المدارس والجامعات.

٤ - احترام الديانتين الإسلامية والمسيحية وعدم المساس بهما.

٥ - احترام المواطن وأمنه فى نفسه وعرضه وممتلكاته مسألة غير مسموح المساس بها إطلاقا.

٦ - لا يقيم المواطن الإريترى بمعيار انتمائه الدينى أو الإقليمى أو القبلى، ولكن بمدى صدقه وإخلاصه وكفاءته وبقدر عطائه للوطن.

٧ - إريتريا الحديثة التى ننشدها يجب أن يتساوى فيها المواطنون فى الحقوق والواجبات دون تمييز، وإن المعيار للمواطن الصالح فيها يكون بقدر إخلاصه للوطن وبقدر عطائه ولا مكان فى ذلك للاعتبارات الأخرى.

٨ - احترام العرف الذى يمثل تراثا هاما لشعبنا واحترام ما تعارف عليه الناس من القيم والتقاليد الحميدة الموروثة.

إن التمسك بهذه المبادئ من شأنه أن يعمق الوحدة الوطنية لشعبنا، وفى نفس الوقت من شأنه تأمين السلام والأستقرار فى إريتريا، حتى يتفرغ شعبنا لمعركة البناء والتنمية والتقدم، وهى معركة مستمرة بحكم أننا نسعى للأحسن.